الأمم المتحدة

E/CN.3/2010/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2009
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والأربعون

٢٣ - ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: إحصاءات العمالة

منظمة العمل الدولية: التنظيم الإحصائي الجديد وإحصاءات العمل

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين (انظر E/2009/24، الفصل الأول، الفرع ألف)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيَّه تقرير منظمة العمل الدولية المقدَّم إلى اللجنة للعلم. ويُطلب إلى اللجنة أن تحيط علماً بالتقرير.

* E/CN.3/2010/1.

050110 050110 09-64914 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير منظمة العمل الدولية عن تنظيمها الإحصائي الجديد وعن إحصاءات العمل

موجز

يصف هذا التقرير عملية إعادة تنظيم الأنشطة الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، والتي أقدمت المنظمة على تنفيذها بغرض زيادة تنشيط دورها في مساعدة البلدان على إنتاج إحصاءات ذات نوعية بشأن العمل اللائق. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية من عملية إعادة التنظيم في جمع المعلومات من البلدان في التوقيت الأنسب، باعتباره حاجة باتت أكثر إلحاحاً منذ بروز أزمة الوظائف. وعلاوة على ذلك، يصف التقرير أحدث الأنشطة الإحصائية التي اضطلعت بها المنظمة، بما في ذلك إعداد تدابير بشأن الاستخدام الناقص لليد العاملة، في إطار متابعة مقترحات اللجنة الإحصائية في دورتيها التاسعة والثلاثين والأربعين. ويشمل التقرير أيضاً الأنشطة الأخيرة المتعلقة بأطر إحصاءات العمل، والتصنيفات المهنية، ومواءمة إحصاءات الأجور، وقياس العمل اللائق، عن طريق استخدام مؤشرات جديدة في العديد من البلدان الرائدة.

أولاً – إعادة تنظيم الأنشطة الإحصائية لمنظمة العمل الدولية

١ – قررت منظمة العمل الدولية إنشاء إدارة جديدة للإحصاءات تتبع مباشرة المدير العام للمنظمة، وقد أُدمج فيها المكتب السابق للإحصاءات الذي كان، حتى أيار/مايو ٢٠٠٩، يتبع إدارة تكامل السياسات والإحصاءات بالمنظمة. وفي هذا التغير اعتراف بالأهمية المتزايدة التي توليها المنظمة لإنتاج بيانات إحصائية موثوقة وشاملة عن العمل، باعتبارها جزءا أساسيا لتعزيز وتنفيذ برنامج العمل اللائق، الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والعديد من الاجتماعات الإقليمية لرؤساء الدول والحكومات في جميع أنحاء العالم، ومتابعة لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة لعام ٢٠٠٨. ومن المعترف به أن عملية إنتاج ونشر إحصاءات العمل تشكل وسيلة رئيسية لتعزيز القاعدة المعرفية لمكتب العمل الدولي، وقدرات الدول الأعضاء، ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال. وتصدَّرت إعادة تنظيم وهيكلة الأنشطة الإحصائية في المكتب سلّم الأولويات لتحقيق هذه الأهداف. وترمي عملية الإصلاح، التي تعَدُّ جذرية بالكامل داخل المنظمة، إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تأدية الأنشطة الإحصائية، ليس فقط فيما يتعلق بإحصاءات العمل التقليدية، وإنما أيضاً لإنتاج ونشر الإحصاءات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، والحقوق في العمل والحوار الاجتماعي، التي تشمل، إلى جانب العمالة، المجالات الاستراتيجية لبرنامج توفير العمل اللائق. وعلاوة على ذلك، ألقت حدة أزمة الوظائف الضوء على ضرورة تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان، وجمع مجموعة أكبر من الإحصاءات في التوقيت الأنسب، لمراقبة تطور الأزمة بمزيد من الفعالية.

٢ – ويقع على عاتق الإدارة الجديدة للإحصاءات مسؤولية جمع وإتاحة الإحصاءات في الوقت المناسب فيما يخص الأبعاد الأربعة للعمل اللائق. فمنذ أيار/مايو ٢٠٠٩، بدأت إدارة الإحصاءات بإدارة وتنسيق عملية جمع المعلومات الإحصائية للمنظمة ومراقبة جودتها ونشرها على نحو مركزي. وتقوم الإدارة بتنسيق جميع المنهجيات وقواعد البيانات التي وضعتها مختلف الوحدات تبعا للقطاعات والمناطق المحددة في المنظمة، تجنبا لازدواجية العمل وتضارب المنهجيات. ويُراد من الطابع المركزي على صعيدي الإدارة والتنسيق إتاحة تدابير ملموسة لمراقبة النوعية، لكي تلبّي المعلومات الإحصائية الصادرة عن المنظمة المعايير الإحصائية المقبولة. وعلاوة على ذلك، يُراد من الطابع المركزي تحقيق الاتساق والتكامل على صعيد المشورة التقنية المقدمة من المناطق، تمشياً مع المبادئ التوجيهية للإدارة، بما يضمن التنسيق وتوحيد المعايير على صعيد المشورة التقنية المقدمة إلى البلدان والجهات والهيئات المكونة للمنظمة. ويُراد منه أيضاً تسهيل عملية تحديد المؤشرات الجديدة، وتعزيز وتحديث تعريف المؤشرات الحالية ونطاق تغطيتها، وتعبئة الموارد لتلبية احتياجات الجهات المعنية لإنتاج وجمع

ونشر الإحصاءات المتعلقة بالعمل والعمل اللائق. ويُطلب إلى الإدارة في إطار ولايتها تنفيذ آلية للإشراف على جميع الأنشطة والمنهجيات الإحصائية للمنظمة لكفالة أن تلبي معايير الجودة التي تعتبرها المنظمة ''رسمية''.

٣ - وتعَدُّ الحاجة لمساعدة الدول الأعضاء على إنتاج البيانات الرئيسية وفقاً للمعايير الدولية من ضمن الأولويات، وتستهدف، بصفة خاصة، البلدان النامية. وستعمل المنظمة سعياً لتحقيق هذا الغرض على تعزيز قدرتها الذاتية من أجل تقديم المساعدة التقنية في مجال تصميم الدراسات الاستقصائية ذات الصلة، كاستقصاءات القوى العاملة، واستقصاءات الدخل، والإنفاق، والمؤسسات، واستقصاءات الأسر المعيشية بصفة عامة، وكذلك لمساعدة البلدان على تطوير مصادر المعلومات الأخرى عن العمل، كالسجلات الإدارية، والعمليات الإحصائية الخاصة. وسيؤدي تحليل هذه المعلومات إلى فهم أفضل لأسواق العمل وأدائها، وخصوصا العرض والطلب على اليد العاملة، والأجور، وساعات وظروف العمل، فضلا عن الجوانب النوعية لعلاقة العمل. كما تشكل اللامركزية في تقديم المشورة التقنية في المناطق المتنوعة عنصرا أساسيا يتم إرساؤه حاليا. وتحقيقا لهذه الغاية، تُعد إقامة شبكة لخبراء الإحصاءات العمالية في كل منطقة من المناطق من ضمن الأولويات.

٤ - وتتركز عملية الإصلاح على أربعة عناصر رئيسية هي: (أ) إعادة التنظيم الداخلي لتلبية الطلبات الجديدة؛ (ب) تحديد الأولويات على صعيد الثغرات القائمة في المعلومات تبعا للمواضيع وقدرة الدول الأعضاء على إنتاج بيانات إحصائية عالية النوعية؛ (ج) استكمال المصادر والأساليب المستخدمة لإنتاج إحصاءات العمل على المستوى الوطني في جميع أنحاء العالم، وإجراء تقييم لكيفية تطبيق المعايير الإحصائية الدولية من جانب البلدان في مختلف أنحاء العالم؛ (د) إجراء استعراض كامل لإجراءات جمع المعلومات التي ستضعها منظمة العمل الدولية في المستقبل من أجل توفير قاعدة بيانات حديثة، سهلة الاستعمال، تتضمن إحصاءات صادرة في الوقت المناسب وموثقة جيدا عن العمل.

٥ - وتنفَّذ عملية إعادة التنظيم الداخلي لمواكبة العناصر الموصوفة أعلاه. فقد أنشئت وحدة إنتاج البيانات المتعلقة بالعمل اللائق بهدف جمع المؤشرات القصيرة الأجل والمؤشرات السنوية وتنفيذ وسائل جديدة لجمع المعلومات من البلدان. وهي ترمي إلى الاستفادة الكاملة من التقنيات والإجراءات الحديثة من قبيل بروتوكول تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية، من خلال استخدام الاستبيانات الإلكترونية على نحو نشط وعقد اتفاقات مع منظمات دولية أخرى سعيا للتخفيف من عبء الإبلاغ الواقع على البلدان. وقد حُددت الحاجة إلى إقامة نافذة أو بوابة إلكترونية واحدة لجميع إحصاءات العمالة والعمل اللائق،

وستنسِّقها وحدة داخل الإدارة. وعلاوة على ذلك، أنشئ هيكل تنظيمي مؤقت لتعزيز مختلف المصادر الإحصائية لإنتاج إحصاءات العمل. وأقيمت وحدة للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية دعما لوضع معايير لإحصاءات العمل مستمدة من هذا النوع من الدراسات الاستقصائية. وستتناول هذه الوحدة جميع الإحصاءات التي تُجمع في الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، والدخل والإنفاق، واستقصاءات استخدام الوقت، وجميع الاستقصاءات الأخرى التي تستخدم قائمة من الأسر المعيشية كإطار لأخذ العينات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتناول الأعضاء الآخرون في الإدارة مواضيع كالدراسات الاستقصائية للمؤسسات، والإحصاءات الجنسانية، والسجلات الإدارية، والأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، وهجرة اليد العاملة، في جملة مواضيع أخرى. ويُعد هذا التنظيم مؤقتاً نظراً لحاجة المنظمة إلى توفير موارد إضافية للإدارة لتعزيز قدراتها على مستوى خبراء الإحصاءات العمالية والخبرات ذات الصلة. وسيستتبع عملية إعادة التنظيم هذه تحسين القدرات التقنية للموظفين الفنيين وموظفي الدعم، وإدراج فنيين جدد لمواجهة التحديات المقبلة.

٦ - وحُددت مجموعة من الأولويات في التعامل مع مواضيع مختلفة على أساس توصيات المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمل الذي عُقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، واستعراض البرنامج بشأن إحصاءات العمل الذي أعدَّه، بناء على طلب اللجنة، مكتب الإحصاءات الوطنية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في الدورة التاسعة والثلاثين. وعلى وجه الخصوص، ذكرت اللجنة أن المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل قد يود إعادة النظر في أساليب عمله، ولا سيما في تواتر دوراته ومدتها. وطلبت اللجنة أن يقدَّم تقرير منظمة العمل الدولية عن نتائج المؤتمر إلى دورتها الأربعين وهذا ما حدث في عام ٢٠٠٩. وعلى النحو الذي ورد في التقرير النهائي الذي قُدم إلى اللجنة في المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمل، تقرر تنظيم المؤتمر المذكور مرة كل ثلاث سنوات، على أن تكون مدته أقصر، أي أن تمتد على مدى أسبوع واحد. لكن نظرا إلى الإصلاح الجاري داخل المنظمة، لن تكون إدارة الإحصاء قادرة على تنظيم المؤتمر في عام ٢٠١١ كما هو مطلوب، لأن جهودها تستهدف الآن تعزيز قدراتها. ويُقترح، مؤقتا، عقد المؤتمر المقبل في عام ٢٠١٢، رهنا بالانتهاء من إعادة تنظيم إدارة الإحصاءات والهياكل ذات الصلة على صعيد القدرات التقنية.

٧ - وتعمل إدارة الإحصاءات على تحديد مجموعة من البلدان ذات الأولوية، ولا سيما في العالم النامي، التي تعاني من فجوات على مستوى نوعية وكمية إحصاءات العمل والعمل اللائق، سعياً لتخطيط وتنظيم نهج منظم واستباقي لدعم إنتاج الإحصاءات الوطنية. ويجري ذلك بالتعاون الوثيق مع الهياكل الإقليمية والوطنية للمنظمة، وعلى نحو وثيق أيضاً مع

منظومة الأمم المتحدة والمكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات العمل. ويُعتبر هذا الجهد حاسماً لأنه سيستتبع تنسيقاً وثيقاً مع الجهات المانحة والنظام المتعدد الأطراف من أجل توفير أدوات ملائمة ومتناسقة لدعم الأنشطة الإحصائية الجارية والمخططة في هذه البلدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل إدارة الإحصاءات حاليا على وضع خرائط بشأن حالة إحصاءات العمل في جميع أنحاء العالم.

٨ - وثمة أولوية قصوى للمنظمة تتمثل في إعادة تنظيم وتحديث أساليب عملها في مجال جمع إحصاءات العمل باستخدام تطبيقات سهلة الاستعمال، يمكن الحصول عليها بسهولة أيضا. وقد طلب مجلس إدارة المنظمة أن تكون إحصاءات المنظمة متاحة للمجتمع الدولي في الوقت المناسب إلى جانب كفالة جودتها. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الوقت الراهن المتسم بأزمة وظائف حادة من جراء الأزمة الاقتصادية. ونظراً إلى أن الانتعاش الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن الوظائف ذات النوعية الكافية لا يتم توفيرها بصورة وافية، وأن التجربة الأخيرة تشير إلى أن العمالة والعمل اللائق سيتطلبان عدة سنوات قبل التعافي بعد استئناف النمو الاقتصادي، فهذا يؤكد على الحاجة إلى تحسين المعلومات وإنتاجها في التوقيت الأنسب على النحو الذي تحث عليه الدول الأعضاء في المنظمة وصانعو السياسات. وتؤيد الدول الأعضاء بقوة فكرة وضع مجموعة مناسبة من المؤشرات الرائدة للعمل وإنتاج المعلومات في الوقت المناسب تسهيلاً لاتخاذ الإجراءات السياساتية المناسبة. وتضع هذه المسألة المُلحة ضغوطاً على إدارة الإحصاءات المنشأة حديثاً، والمكلفة بتحسين نطاق تغطية إحصاءات العمل ونوعيتها. وستُعتمَد أساليب جديدة لجمع البيانات باستخدام بروتوكولات تبادل كبروتوكول تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية ووسائل أخرى لتبادل البيانات بين البلدان والمنظمات الدولية. وعلاوة على ذلك، سيعزز جمع البيانات باستخدام الاستبيانات الإلكترونية والأساليب المحدَّثة الأخرى اعتماد طرائق ومناهج جديدة تُستخدم في عمليتي تصميم وتنفيذ إنتاج بيانات المنظمة. وسيجري إطلاع المؤسسات الإحصائية الرئيسية في الدول الأعضاء على هذه التغييرات والسعي للحصول على تعاونها.

٩ - ويُعتبر تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمل وتعزيز الدعم التقني المقدَّم للنظم الإحصائية الوطنية أحد الجوانب الرئيسية للولاية الجديدة. لكن قبل الشروع في هذه المهام الهامة، قررت إدارة الإحصاءات إجراء تقييم داخلي لأنشطتها، نفذه مراجعون خارجيون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وألقى التقييم الضوء على الحاجة إلى إعادة تحديد نظام جمع البيانات وتدفق المعلومات برمته، وتعزيز قدرة المنظمة على صعيد تحسين إنتاج المنتجات الإحصائية. وستخضع إصدارات عدة لعملية إعادة تحديد، كما يخضع العديد من الأدوات المستخدمة منذ عقود للتدقيق حالياً. وعلى مستوى الخبرات، تُعد القدرة

الداخلية لتقديم المشورة التقنية للبلدان محدودة بالمقارنة مع الزيادة الكبيرة في الطلب، بما يعكس حالة ركود في أسواق العمل. وسُلط الضوء على الحاجة إلى تغطية مواضيع ناشئة جديدة وهامة، وللاستجابة بسرعة في العديد من المناطق، ولا سيما في العالم النامي. وتعمل إدارة الإحصاءات بنشاط على تعبئة الأموال الخارجة عن الميزانية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، لدعم هذه المسائل الهامة. وسيكون من المهم تعزيز القدرة الداخلية واعتماد النهج الاستباقي في تقديم المشورة التقنية من أجل دعم البلدان في تطبيق المعايير الإحصائية الدولية.

١٠ - وحُدد تحديث المصادر والأساليب المستخدمة في جميع أنحاء العالم كنقطة انطلاق رئيسية للإصلاح، في إطار توفير المشورة التقنية والدعم للبلدان تسهيلاً لإنتاج نوعية أفضل من إحصاءات العمل. وعلاوة على ذلك، ستُدرج ضمن الأولويات مواضيع هامة كإحصاءات الأجور، ومتابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي الأخير لخبراء إحصاءات العمل، والمشاورات المختلفة مع لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، في جملة مواضيع، بالإضافة إلى القضايا الناشئة التي تطرحها الهيئات المكونة للمنظمة، كوضع مؤشرات للعمل اللائق. ويُنظر إلى تشجيع الأفرقة العاملة واجتماعات الخبراء التي ستناقش هذه المسائل كأسلوب محفز يوصى بتنفيذه على نحو نشط لتحقيق نتائج إيجابية. وحالما تنجح إدارة إحصاء المنظمة في إعادة تنظيم قدراتها وتعزيزها على نحو تام، ستتعزز القدرة على تنسيق وتشجيع هذه الاجتماعات بنشاط.

ثانياً - الأنشطة المنجزة في الآونة الأخيرة

ألف - العمالة غير الرسمية

١١ - تقوم إدارة الإحصاءات، بالتعاون مع فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي، وبدعم مالي من حكومة الهند، بإعداد كتيب بعنوان ''استقصاءات العمالة غير الرسمية والقطاع غير الرسمي'' يعد بمثابة دليل تقني. وعلى الرغم من التأخير في الانتهاء من إعداد الدليل، الذي رُكز الانتباه عليه خلال الدورة الأخيرة للجنة الإحصائية، سيناقش فريق دلهي المشروع النهائي خلال اجتماعه الذي سيُعقد في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومع أن بعض المساعدة التقنية سبق أن قُدمت إلى البلدان بهذا الصدد، يُعتبر من ضمن الأولويات تقديم المشورة التقنية إلى البلدان التي لا تتيح لها استقصاءاتها أن تطبق في الوقت الراهن التوصيات الصادرة بشأن العمالة غير الرسمية عن المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل. ويُعتبر المشروع النهائي لهذا الدليل وسيلة رئيسية من أجل اعتماد الدول الأعضاء لهذه التوصيات وتفعيلها.

باء – التدابير المتعلقة بالاستخدام الناقص للعمالة

١٢ – يرمي وضع تدابير بشأن الاستخدام الناقص للعمالة إلى تكميل مؤشر معدل البطالة بمجموعة من المؤشرات التي تعكس على نحو أتم واقع عالم العمل في العديد من البلدان. وعُقدت في المنظمة حلقة عمل تقنية بشأن الموضوع في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ودُعيت للمشاركة في هذه المناسبة بلدان من جميع المناطق كانت قد أعربت، خلال انعقاد المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمل أو في أعقابه، عن اهتمامها بالتعاون مع المنظمة بهذا الخصوص. وأنشأت حلقة العمل فريقاً عاملاً لهذا الغرض. ويمكن أن تُستخدم توصيات الفريق العامل هذا كمدخلات لاستعراض محتمل، في مرحلة لاحقة، للمعايير الدولية الراهنة المرتبطة بإحصاءات السكان الناشطين اقتصادياً والعمالة والبطالة، المعتمدة خلال المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل في عام ١٩٨٢. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت المنظمة إلى فرقة عمل معنية بوضع مؤشرات تكميلية لمعدل البطالة الذي تستخدمه المنظمة والذي أعدَّه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

١٣ – واضطلعت المنظمة بدور رائد في قياس العمل اللائق، من خلال اختبار مجموعة المؤشرات التي نوقِشت خلال المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمل واجتماع الخبراء الثلاثي لعام ٢٠٠٨ المعني بقياس العمل اللائق. وتعمل المنظمة حالياً على إعداد إحصاءات عن مجموعة من مؤشرات العمل اللائق المتعلقة بجملة من البلدان الرائدة في مناطق مختلفة، فيما تقوم إدارة الإحصاء بدعم الدول الأعضاء عن طريق المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات العمل من أجل تحديد المؤشرات اللازمة وإعدادها بما يتناسب مع الواقع الوطني للبلدان. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى التعاون القائم بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وفرقة العمل التابعة لمفوضية الاتحاد الأوروبي والمعنية بقياس نوعية العمالة، وقد بدأت بلدان رائدة مختلفة بتقديم تقاريرها استعداداً للمؤتمر الدولي المقبل لخبراء إحصاءات العمل.

جيم – التصنيف الدولي الموحَّد للمهن

١٤ – منذ اعتماد اجتماع الخبراء المعني بإحصاءات العمل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، للصيغة المحدَّثة للتصنيف الدولي الموحَّد للمهن (٢٠٠٨)، وإقرار الصيغة لاحقاً من جانب مجلس إدارة المنظمة، وفرت المنظمة طائفة من الأدوات لدعم تنفيذ التصنيف الدولي الموحَّد للمهن لعام ٢٠٠٨، ومساعدة البلدان على تكييف تصنيفاتها المهنية الوطنية. وبات هيكل التصنيف النهائي متاحاً باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية عبر الموقع الشبكي للمنظمة منذ مطلع عام ٢٠٠٨. ونُشر المشروع النهائي، باللغة الإنكليزية، للتعاريف المفصلة

لجميع فئات التصنيف الدولي الموحَّد للمهن لعام ٢٠٠٨ عبر الموقع الشبكي للمنظمة في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأُبلغت جهات الاتصال المكلفة بالتصنيفات على الصعيدين الوطني والإقليمي داخل المنظمة بأن هذه المادة باتت نهائية بما يفي باستخدامها في تكييف التصنيفات الوطنية وينسجم مع التصنيف الدولي الموحَّد للمهن ISCO-08.

١٥ - كما أن جداول مطابقة التصنيفين ISCO-88 و ISCO-08 باتت متاحة. ومن المتوقع أن يصدر عما قريب، باللغة الإنكليزية، فهرس محدَّث بالألقاب الوظيفية. وستصدر النسختان الإسبانية والفرنسية في عام ٢٠١٠.

١٦ - وأعدَّ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية نسخاً من هيكل تصنيف عام ٢٠٠٨ (دون تعاريف الفئات) في كافة لغات الاتحاد الأوروبي. وأقدمت بلدان عدة عبر العالم إما على تكييف هيكل هذا التصنيف لاستخدامه في تصنيفها المهني الوطني، أو أنها بصدد إجراء تنقيحات لتصنيفاتها المهنية الوطنية تمشياً معه. كما تُتخذ حالياً خطوات لتعزيز الاتساق والانسجام بين تصنيف عام ٢٠٠٨ وتصنيفات المهن الإقليمية المتنوعة، مثل التصنيف العربي للمهن.

١٧ - وستولي المنظمة الأولوية القصوى لتوفير التدريب الإقليمي والمساعدة التقنية والمشورة بشأن تصنيف المهن مباشرة إلى البلدان أو مجموعات البلدان. واستناداً إلى الخبرات المكتسبة من هذه الأنشطة، تقترح المنظمة أيضاً إعداد دليل وجملة من المواد التدريبية عن سبل تكييف تصنيف ٢٠٠٨ من أجل استخدامه في بيئات وطنية وإقليمية.

دال - العمل المنهجي لتحسين قياس الهيكل المتغير للقوة العاملة

١٨ - تتوقع منظمة العمل الدولية البدء باستعراض التصنيف الدولي لحالة العمالة في عام ٢٠١٠. وهذا يعكس وجهة النظر التي عُبِّر عنها في المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمل بأن الأولوية يجب أن تولى في إطار العمل المنهجي للمنظمة إلى الهيكل المتغير للقوة العاملة. ومن المرجَّح أن ينطوي هذا العمل على استعراض للممارسات الوطنية الحالية والمشاكل ذات الصلة بفئات العمالة كالموظف، ورب العمل ، والعامل لحسابه الخاص، والعامل من أفراد الأسرة المساهم في نفقاتها. وثمة حاجة للتركيز على معاملة المجموعات كالمالكين - المديرين للشركات المساهمة، والمتعاقدين، وعاملي الكفاف، والمتطوعين، وغيرهم من الذين يتسم تصنيفهم بالالتباس نوعاً ما ضمن الوضع الحالي لإطار العمالة، وقد يُعاملون معاملة مختلفة في سياقات مختلفة. وقد تُتاح عندئذ خيارات من أجل تحسين التصنيف الحالي. وسيُطلب تقديم المشورة التقنية والمقترحات من مجموعة للخبراء على أساس غير رسمي إلى حد ما، وكذلك من فريق خبراء الأمم المعني بالتصنيفات الاقتصادية

والاجتماعية الدولية، قبل أن تعمَّم مقترحات ملموسة على نطاق واسع لينظر فيها ويعلق عليها اجتماع خبراء إحصاءات العمل، وستقدَّم النتائج أو التقارير المرحلية في دورة مقبلة للمؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل. ومن المحتمل أن يأتي هذا العمل بمدخلات هامة لنشاط محتمل في المستقبل من أجل استعراض المعايير الدولية الراهنة بشأن إحصاءات السكان الناشطين اقتصادياً والعمالة والبطالة.

هاء – إحصاءات الأجور وساعات العمل حسب القطاع الصناعي والمهنة

١٩ – عملاً بتوصيات المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمل، تعمل المنظمة على دراسة ومناقشة إعادة تحديد مواصفات منشور ILO October Inquiry (استقصاء منظمة العمل الدولية – تشرين الأول/أكتوبر) من حيث جمع البيانات عن العمالة والأجور وساعات العمل بشكل موحد في جميع أنحاء العالم. وتُنفذ حالياً عملية تشاور تشمل مجموعة واسعة من الخبراء (من مستخدِمي البيانات ومنتجيها في آن معاً) لتحديد مجموعة أصغر من الصناعات والمهن والمتغيرات الرئيسية في سوق العمل، وذلك لرصد أنماط التوظيف وساعات العمل والأجور تبعاً لقطاعات صناعية ومهن مختارة. ولن ينفَّذ الاستبيان التقليدي بعد الآن، وإنما سيتم اختبار إجراء بديل قريباً. كما سيعاد تحديد جمع المعلومات المتعلقة بأسعار الأغذية، مع الاحتفاظ بالمعلومات الأساسية لكفالة الاستمرارية في السلاسل الزمنية.

واو – تنظيم المؤتمرات الدولية لخبراء إحصاءات العمل ومدتها وتواترها

٢٠ – على الرغم من أن المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمل قد ناقش تنظيم ومدة وتواتر اجتماعاته، واقترح زيادة تواتر المؤتمر ليُعقد مرة كل ثلاث سنوات عوضاً عن مرة كل خمس سنوات كما هو الحال في الوقت الراهن، مع تقصير مدة انعقاده من أسبوعين إلى خمسة أيام تسهيلاً لمشاركة أوسع من جانب كبار المشاركين والاستمرارية بين المؤتمرات، فإن المنظمة لن تكون قادرة على تنظيم المؤتمر المقبل في عام ٢٠١١ كما كان مقترحاً في الأصل، ويُعزى ذلك أساساً إلى عملية إعادة التنظيم الكبرى التي تخضع لها حالياً. ولن /تتمكن المنظمة، بفعل الحاجة إلى تركيز مواردها لرصد أزمة الوظائف وتعزيز القدرة الحالية لخبراتها التقنية، وبناء علاقات أمتن مع المكاتب الإحصائية الوطنية، والتنسيق على نحو أوثق مع المنظمات الدولية، من تنظيم المؤتمر المقبل في عام ٢٠١١. وتبعاً للإنجازات المحرزة في عملية إعادة التنظيم، ستسعى المنظمة إلى عقد المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل في عام ٢٠١٢. وستقدم في العام المقبل تقريراً إلى اللجنة في هذا الصدد.

ثالثاً – الخلاصة

٢١ – اللجنة مدعوة إلى:

(أ) تشجيع المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية على أن تقوم بقيادة مختلف الأفرقة العاملة المقترحة في آخر دورة للجنة الإحصائية بشأن مواضيع مختلفة تتعلق بإحصاءات العمل، على أن يراعى بوجه خاص التفاوت القائم بين العالم النامي والعالم المتقدم النمو فيما يخص إحصاءات حالة العمالة والعمل اللائق؛

(ب) تشجيع الوكالات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على المشاركة في دعم إنتاج استقصاءات رئيسية لرصد أزمة الوظائف وتقييم الإجراءات المتخذة لمنع تفاقم حالة العمالة. وعلى وجه الخصوص، يُعتبر برنامج تعزيز استقصاءات القوة العاملة واستقصاءات الأسر المعيشية في أفريقيا من ضمن الأولويات، فضلاً عن الدعم التقني المقدَّم في العديد من البلدان الأخرى في آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويكتسي توفير الدعم لمصادر المعلومات الأخرى أهمية أيضاً، كوضع وتعزيز السجلات الإدارية واستقصاءات المؤسسات؛

(ج) الإحاطة علماً بالأسباب التي قدمتها المنظمة لإرجاء عقد المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل إلى ما بعد الموعد المقرر في عام ٢٠١١. وستسعى المنظمة إلى تنظيم المؤتمر في عام ٢٠١٢، وستقدِّم تقريراً إلى اللجنة بهذا الصدد؛

(د) الإحاطة علماً بأن إعادة تنظيم الأنشطة الإحصائية للمنظمة ستؤدي إلى تغيير أساليب جمع وتخزين البيانات، وإقامة علاقة أوثق مع المكاتب الإحصائية الوطنية، وتعزيز القدرات في مجال توفير المساعدة التقنية إلى البلدان، والتنسيق مع الوكالات الدولية الأخرى. وتقترح المنظمة أن تشجع اللجنة الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في هذا الجهد المشترك الجديد.

٢٢ – واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالآراء التي أعربت عنها منظمة العمل الدولية في هذا التقرير.